مجلة الادارة والاقتصاد / السنة – 42 العدد 122 /2019
ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.122.8

تأثير السيولة المصرفية في الأداء ـ دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العراقي

أ.م.د. صلاح الدين محمد أمين الآمام* ميساء عامر حسن**

المستخلص

يهدفَ البحث إلى قياس وتحليل تأثير السيولة في المصرف الصناعي العراقي على الأداء المالي للمصرف إذ تشكل السيولة أحد العناصر الأساسية للأداء المالي للمصارف إذ أن حجم السيولة يؤثر على أداء المصرف المالي وقد أختير المصرف الصناعي العراقي بإعتباره أحد المصارف التي تمارس الصيرفة الشاملة وقد أختيرت المدة الزمنية من 2008 إلى 2016.

وقد أستخدمت النسب المالية لتحليل متغيرات البحث وأستخدم البرنامج الأحصائيSPSS لأجراء الأختبار الأحصائي لفرضية البحث وقد توصل إلى عدد من الأستنتاجات أهمها أعتماد المصرف بنسبة عالية على الإيرادات العرضية (الأستثمارات والحوالات) وتقليص أختصاصه في دعم الصناعة الوطنية بمنح القروض لغير ذوي الإختصاص الصناعي.

الكلمات المفتاحية : السيولة المصرفية , الأداء المالي المصرفي.

The effect of bank liquidity on performance- An analytical study at the Iraqi Industrial Bank

Abstract

The research aims to measure and analyze the effect of liquidity in the Iraqi Industrial Bank on the financial performance of the bank, as liquidity is one of the basic elements of the financial performance of banks, as the volume of liquidity affects the performance of the financial bank. The Industrial Bank of Iraq was chosen as one of the banks that practice comprehensive banking and the time period of 2008 to 2016.

The financial ratios were used to analyze the research variables and the SPSS statistical program was used to perform the statistical testing of the research hypothesis, and he reached a number of conclusions, the most important of which is the bank's high dependence on incidental revenues (investments and transfers) and reducing its competence in supporting the national industry by granting loans to non-industrial specialists.

Key words: bank liquidity, banking financial performance.

المبحث الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: منهجية البحث

1- مشكلة البحث

إن من أهم المعوقات التي تواجه المصارف هي تحديد مستوى معين من السيولة المحتفظ بها لتحقيق القدرة على الأيفاء بإلتزاماتها المالية حين الطلب وفي نفس الوقت كيفية إستغلال هذه السيولة في مجال الإختصاص المصرفي للإرتقاء بمستوى الاداء.

وتبرز مشكلة البحث في وجود مشاكل في إدارة السيولة المصرفية في المصرف الصناعي العراقي بوجود سيولة تتذبذب أكثر أو أقل من النسب المعيارية المطلوبة أو وجود نقص في السيولة ولهذا يمكن توصيف مشكلة البحث من خلال الاجابة على التساؤل الآتي:-

* الكلية التقنية الادارية / بغداد .
** باحثة .

مستل من رسالة ماجستير
مقبول للنشر بتأريخ 2018/3/25

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.122.8

ما مدى تأثير السيولة المصرفية في الأداء المالي للمصرف الصناعي العراقي.

2- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في :-

1. *للمصرف أرتباطات بالمصارف التي هي أحد المؤسسات المالية المهمة في الأقتصاد وأن لها أهداف حيوية تسعى إلى تحقيقها.*
2. *مدى قدرة إدارة المصرف وكفاءتها في تحديد الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمزج بين هدفي السيولة والربحية وكذلك قدرتها على تحقيق هامش أمان مناسب لزبائن المصرف.*
3. *تركيزه على أحد المواضيع الحيوية المهمة التي تؤثر بشكل كبير في أداء المصرف ووضعه المالي.*
4. *أرتباطه بالسلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي العراقي بأعتباره الجهة المشرفة على المصارف وبيان مدى ألتزام المصرف باللوائح التنظيمية التي من أهمها نسب ومؤشرات السيولة.*

3- أهداف البحث

يمكن إيجاز أهداف البحث بالآتي:

1. *قياس وتحليل السيولة في المصرف الصناعي وكذلك تحليل الاداء المالي له.*

2. *قياس وتحليل تأثير السيولة في الأداء المصرفي.*

4- فرضية البحث

أستند البحث إلى الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد تأثيراً ذي دلالة إحصائية للسيولة في الأداء المصرفي.

5- متغيرات البحث

تمثلت متغيرات البحث في الآتي:

1. *المتغير المستقل: وتمثل في السيولة المصرفية.*
2. *المتغير المعتمد: وتمثل في الاداء المالي للمصرف الصناعي.*

6- الحدود المكانية والزمانية

تمثلت حدود البحث في الآتي:-

1. *الزمانية : تتمثل في المدة (2008- 2016) وذلك لتوفر البيانات المالية للمصرف عينة البحث.*

2. *المكانية : تمثلت في إختيار المصرف الصناعي كعينة للبحث.*

7- المخطط الفرضي للدراسة

ويبين العلاقة المتبادلة من تأثير وأرتباط بين السيولة المصرفية والأداء المالي كما موضح في الشكل الآتي:

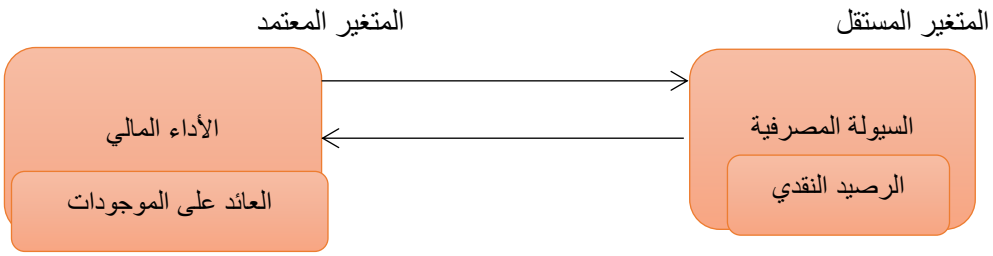

ثانياً: دراسات سابقة

اولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (الخزعلي/ 2016)

عنوان الدراسة	تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى ما يأتي : 1. معرفة واقع المصارف التجارية العراقية بتطبيق اللائحة الإرشادية والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي بتطبيق نسبة السيولة تتلائم مع البيئة المصرفية في تحقيق الارباح 2. دراسة العوامل المؤثرة على حجم سيولة وربحية المصارف التجارية العراقية . 3. تحليل وتقييم نسب السيولة والربحية والمخاطرة من خلال معدلاتها. 4. تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية والامأن والحد من مخاطرة السيولة.
عينة الدراسة	المصارف التجارية العراقية الخاصة للفترة من 2005- 2013
منهج الدراسة	المنهج التطبيقي
الاستنتاجات	-أن إدارة الموجودات والمطلوبات تعتبر من المكونات الاساسية التي لها أهمية خاصة في توفير السيولة للمصرف , وأن المصارف التجارية العراقية عينة البحث لم تعطي أهتمام كافي بإدارة الموجودات والمطلوبات بمايتناسب مع تدفق الأموال لديها . - من المؤكد أن الحجم الامثل لرأس المال يتوقف على تشكيلة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله, لذا أظهرت نتائج تحليل وعرض البيانات بإن مستوى رأس المال ونسبة الرافعة المالية في المصارف التجارية العراقية عينة البحث تتجاوز النسبة القانونية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بتطبيق الحد الادنى لمستوى رأس المال ونسبة الرافعة المالية .

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

2. دراسة (Bordeleau and Graham – 2010)

عنوان الدراسة	أثر السيولة على ربحية المصرف The Impact of Liquidity on Bank Profitability
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى ما يأتي : 1. جعل النظام المالي أكثر استقراراً ومرونة في اتخاذ تدابير ومعايير مشتركة ضد مخاطر السيولة. 2. المساعدة في التمييز فيما إذا كانت الموجودات المالية تؤثر بشكل كبير على الموجودات السائلة والربحية.
عينة الدراسة	دائرة الاستقرار المالي بنك كندا ديسمبر 2010
منهج الدراسة	منهج الدراسة الميدانية
الاستنتاجات	تحسنت الربحية بالنسبة للمصارف التي تمتلك بعض الأصول السائلة، ومع ذلك، هناك نقطة يؤدي فيها الاحتفاظ بمزيد من الاصول السائلة إلى تقليص ربحية المصرف، وكلها متساوية. وعلاوة على ذلك، تشير الأدلة التجريبية إلى أن العلاقة تختلف تبعا لطبيعة عمل المصرف وحالة الاقتصاد.

3. دراسة (FERROUHI– 2014)

عنوان الدراسة	السيولة المصرفية والأداء المالي Bank Liquidity & Financial Performance
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى ما يأتي : تحليل العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للمصارف تحديد محددات أداء المصرف في المغرب خلال الفترة 2012-2001 تقييم مراكز السيولة لدى المصارف المغربية من خلال نسب السيولة والأداء المختلفة.
عينة الدراسة	أدلة من المصرف المغربي في المغرب
منهج الدراسة	منهج الدراسة الميدانية
الاستنتاجات	تظهر النتائج بأنه لا نستطيع أن نقول أن المصارف ذات السيولة المرتفعة هي أكثر كفاءة من المصارف ذات السيولة المنخفضة, والمصارف التي تعتمد على الاصول أقل كفاءة من المصارف التي تعتمد على التمويل من الاستثمارات الخارجية وينخفض أداء المصرف مع الأزمة المالية ويزيد عندما تنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة, ومع ذلك، فإن ارتباط اللوغاريتم من إجمالي أصول الصندوق وأداء المصرف يعتمد على نسبة السيولة المستخدمة.

مجلة الادارة والاقتصاد / السنة – 42 العدد 122 /2019
ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.122.8

المبحث الثاني : السيولة والأداء المالي في البيئة المصرفية

أولاً : أساسيات في السيولة المصرفية Essentialsin banking liquidty

تُعد السيولة من الأهداف الأساسية لمنشآت الأعمال بشكل عام ولقطاع المصارف بشكل خاص وذلك لإحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بإلتزاماتها المالية في المواعيد التي تحددها تواريخ الإستحقاق, وإن السيولة المصرفية بشقيها (النقدية وشبه النقدية) إذا ما تمت معالجتها بصورة سليمة فإنها سوف تحقق أهداف المصرف الرئيسة الممثلة بالسيولة الكفوءة والربحية والأمان مجتمعة, وتعمل على حل مشكلة التناقض بين هذه الأهداف بما يحقق رغبات كل من الزبائن والمالكين والسلطات الرقابية في آن واحد.

ومن خلال التخطيط الجيد للسيولة سيوفر الكم المناسب من الأموال اللازمة لسد إحتياجات المودعين من جهة وتنفيذ السياسات الإئتمانية والإستثمارية والخدمية من جهة أخرى, كما أن التقدير الجيد لها سيعمل بجنب المصرف للأزمات المالية في حال إنخفاضها عن الحد المطلوب, أو ضياع فرص الربح الناجمة عن عدم إستغلال الفوائض النقدية في التوظيف المناسب لها, وإن هذا سيضع أمام إدارة المصرف صورة حقيقية للموارد المالية التي بحوزة المصرف في الوقت الحاضر والمتوقعة في المستقبل.

1- مفهوم السيولة liquidty concept

السيولة هو المصطلح الذي يقيس مدى توافر النقدية سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة فانه ينطوي أيضاً على معدل ووقت تحويل بعض الموجودات المتداولة إلى نقد لتلبية الحاجات العادية وغير العادية وقد قدمت من قبل العديد من العلماء السيولة بوصفها أداة لقياس القوة التفاوضية للمصرف، وكذلك من وجهات نظر شعبية لهؤلاء العلماء بشان السيولة هو ان المصارف التجارية هي أكثر فعالية في إدارة السيولة لديها، وسوف تكون مواقفها اقوى في محرك الإقراض للأموال القابلة للإقراض. **(Adebayo andothers, 2011 :15)**, تعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية (Cash Money)، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقد لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون مدة قصيرة. وبعبارة أُخرى، السيولة هي قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بصورة فورية، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة. أي أن السيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية وأصول سهلة التحويل إلى نقدية (أصول شبه نقدية) وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها **(الصفار,2015: 36)**, والسيولة في الأدبيات الإقتصادية تتعلق بقدرة الوكيل الإقتصادي على تبادل ثروته القائمة مقابل السلع والخدمات أو الأصول الأخرى في هذا التعريف يجب الإشارة إلى مسألتين أولاً: يمكن فهم السيولة من حيث التدفقات بين البنك المركزي والمصارف والأسواق وثانياً: تشير السيولة إلى القدرة على تحقيق هذه التدفقات, وان عدم القدرة على تحقيقها سيجعل الكيان المالي غير سائل **(Nikolaou, 2009: 10)**, وتعرف السيولة بإنها توافر الأموال, أو ضمان توافر الأموال بسرعة لتغطية جميع إلتزامات التدفق النقدي في الوقت المناسب. **(Ndukwe,2013: 3)**.

وللسيولة **مفهومان** هما: **(الشواورة, 2013: 49)**

1- *المفهوم الكمي: وهو المفهوم الذي ينظر الى السيولة من خلال كمية الأصول الموجودة لدى الوحدة الإقتصادية والتي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما خلال الدورة التجارية للمنظمة.*
2- *مفهوم التدفق: وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة من خلال قيمة الاصول الموجودة لدى المنظمة والتي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما خلال الدورة التجارية للمنظمة.*

و وفقاً لمفهوم السيولة فإنها تعني قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته, والتي تتمثل بصيغة اساسية في **عنصرين** هما: **(جلدة, 2011: 90)**

1- تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع.
2- تلبية طلبات الائتمان, أي القروض والسلفيات لتلبية إحتياجات المجتمع.

وتتعدد **مصادر** السيولة الا إن أهمها: **(الشمري,2010: 62)**

أ. رأس المال والقدرة على زيادته.
ب. بيع الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد في الوقت المتلازم بين التدفق النقدي وإستحقاق الالتزامات وكلما واجه المصرف صعوبات تحويل الموجودات إلى نقد في الوقت الملائم ذلك يعني مواجهتة لازمة سيولة.

ت. الإقتراض من البنك المركزي ومن المصارف.

وتشير الأدبيات المالية الى ان للسيولة ثلاث **أبعاد** هي : **(الموسوي, 2011: 62)**

أ. *الوقت :وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد .*
ب. *المخاطرة : هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود مما يسبب خسائر للمصرف .*
ت. *التكلفة : هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يتحملها المصرف ولابد من وجودها في عملية تحويل الموجود الى نقد.*

2- مفهوم السيولة المصرفية Banking liquidty concept

تعد السيولة المصرفية من أهم السمات التي تميز المصارف عن منشات الأعمال الأُخرى، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بإن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف للإفلاس **(أبورحمة, 2004: 1)**, وتعني ايضا بإنها قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع ومواجهة سداد الألتزامات المستحقة في مواعيدها وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخير وقدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب وقدرة المصرف على مقابلة إلتزاماته بشكل فوري, وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبأقل التكاليف**(رمضان وجودة,2013: 40)**, وتعني أيضاً قدرة المصرف على تسديد جميع إلتزاماته التجارية نقداً, والإستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يستدعي ويتطلب: **(العلي,2013: 181)**

1) توفر نقد سائل لدى المصرف بشكل كافٍ.
2) سهولة الحصول على نقد عن طريق:
أ- القدرة على تسييل بعض موجودات المصرف وبالسرعة الكافية لمواجهة الأحتياجات النقدية الفورية من دون التضحية بقيمة هذه الموجودات.
ب- قدرة المصرف على الأقتراض من المؤسسات المالية الأخرى.

وتتأثر قابلية المصرف وكفاءته بشكل كبير بتوافر السيولة بكمية كافية في جميع الأوقات. ويجب على المصارف الوفاء بإلتزاماتها الواجبة وتنفيذ المدفوعات في اليوم المحدد لها. وإلا فإن المصارف معرضة لخطر الإعلان بعدم توافر السيولة. **(Muttalib, 2015: 2)**

3- أهمية السيولة بالنسبة للمصرف The importance of liquidity for the bank

أن المصرف يحتاج دائماً إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين وكذلك لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة إستثمارية, لذلك تظهر أهمية السيولة في:

(الشمري,2012: 435), (الرباطي والحداد,2015: 9)

أ- أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والأدارة والمحللين.
ب-الظهور أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بإلتزماته تجاه جميع الأطراف.
ت-إنها تشكل تعزيزاً لثقة كل من المقترضين والمودعين والتأكيد على إمكانية الأستجابة لطلباتهم.
ث-التأكيد للقدرة على الوفاء بالإلتزمات والتعهدات.
ج-وجود سيولة تمكنه من عدم الإضطرار إلى الإقترض من المصارف أو من البنك المركزي.
ح-تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية وتُبعد عن خطر الإفلاس.
خ- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
د- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.

4- مقاييس كفاءة أدارة سيولة المصرف Efficiency measures of bank liquidity management

تعتمد المصارف على عدد كبير من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بإلتزاماتها بما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية.

والسيولة تمثل سيفاً ذي حدين, فإذا أزداد حجم السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً على ربحية المصرف, ومن جهة اخرى أن إنخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاءة المصرف عن الوفاء بإلتزاماته ولاسيما تجاه المودعين عند سحب ودائعهم.

ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقييم إدارة السيولة هي كما يأتي: **(أبو حمد وقدوري, 2005: 238- 242), (سعيد, 2013: 111- 112), (حنفي, 2007: 215)**

جدول (1) مؤشرات السيولة المصرفية

المؤشر	طريقة إحتسابه
1. *نسبة الرصيد النقدي*	مجموع محفظة النقدية / مجموع الموجودات * 100
2. *نسبة الأحتياطي القانوني*	النقد لدى البنك المركزي / الودائع وما في حكمها *100
3. *نسبة السيولة القانونية*	الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية / مجموع الودائع *100
4. *نسبة السيولة العامة (التوظيف)*	القروض والسلف / الودائع وما في حكمها

أ. ***نسبة الرصيد النقدي/*** *وهي نسبة رصيد محفظة النقدية لدى المصرف إلى مجموع ودائعه وتشير هذه النسبة إلى قدرة الارصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الاخرى واية أرصدة أخرى كالعملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.*

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{مجموع محفظة النقدية} \times 100}{\text{مجموع الودائع}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وتبين المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على تأدية ألتزاماته المالية في المواعيد المتفق عليها, أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

ب. ***نسبة الأحتياطي القانوني/*** *وهي نسبة رصيد نقدية المصرف لدى البنك المركزي إلى مجموع ودائعه وتقارن مع النسبة التي يفرضها البنك المركزي على المصارف بوجوب إحتفاظها برصيد نقدي سائل لديه يوازي هذه النسبة من ودائعها.*

وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية, لأنها تمثل احدى أدواته المهمة في التأثير على حجم الائتمان فإذا اراد البنك المركزي التوسع في حجم الائتمان فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني, وبالعكس فإنه إذا أراد احداث حالة إنكماش كعلاج لمشكلة التضخم فإنه يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني وهكذا.

ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع ومافي حكمها في المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي} \times 100}{\text{الودائع وما في حكمها}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ث. ***نسبة السيولة القانونية/*** *وهي تعكس قدرة الإحتياطات الأولية والثانوية للمصرف على مواجهة سحوبات ودائعه وبالتالي فهي نسبة مجموع الإحتياطيات الأولية والثانوية إلى مجموع ودائع المصرف, علماً أن البنك المركزي العراقي يفرض نسبة لا تقل عن 15% للمصارف العاملة.*

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية} \times 100}{\text{مجموع الودائع}} \quad \ldots\ldots (3)$$

وتشير المعادلة أعلاه إنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

ج. نسبة السيولة العامة (التوظيف)/ *وتعني قدرة المصرف على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقاً لتأريخ إستحقاقها بدون خسارة في القيمة, والتواؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة, لذلك يتعين على المصرف دراسة*

وتحليل موقف العملاء وإستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة, ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء, ومراقبة عمليات السحب والإيداع للتعرف على أسلوبثناإستخدام القرض, وإمكانية السداد.

نسبة التوظيف = القروض والسلف 100 X .....(4)

الودائع ومافي حكمها

وتشير هذه النسبة إلى مدى إستخدام المصرف للودائع ومافي حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وكلما أرتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير إلى إنخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بإلتزاماته المالية تجاه المودعين أي إنها تظهر إنخفاض السيولة, لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية إلتزاماته المالية مع الغير.

ثانياً: الأداء المالي في البيئة المصرفية Financial performance in the banking environment

يعد الاداء من الموضوعات الاساسية بالنسبة لمنظمات الاعمال على اختلاف أنشطتها وطبيعة المهام التي تقوم بها ، اذ ان النتائج التي تتمخض عنه ذو اهمية بالغة في استمرار وديمومة المنظمة ، وقد يترتب عليها اثار مضرة بها مما يجعل منه مؤشراً مهما يمكن من خلاله قياس مدى نجاح المنظمة في استغلال الموارد المتاحة لها وبما يضمن تحقيق اهدافها. لذا فان التعرف على الاداء المصرفي والالمام بجوانبه يتطلب التطرق إلى مفهوم الاداء بشكل عام كونه يمثل الاطار العام لصورة سير اعمال المنظمات على اختلاف طبيعة المجالات التي تعمل فيها ، وان النشاط المصرفي مثل بقية النشاطات المنظمية الاخرى ما هو الا انعكاس للاطار المذكور.

1- مفهوم الأداء المالي نظرة شاملة The concept of financial performance

يعد الاداء مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة لمنظمات الاعمال بشكل عام, وهو يمثل القاسم المشترك لإهتمام المنظمات, وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع الاداء إلا إنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو إتفاق حول مفهوم محدد لهُ, ويبقى الأداء مجالاً خصباً للبحث والدراسة لإرتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات والعوامل البيئية سواء كانت الخارجية أم الداخلية منها, إن الإختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من إختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسته وقياسه والتي يستخدمها المدراء والمنظمات. **(الغالبي و إدريس,2007 :476)**

ويعد الأداء المحور الاساس الذي تدور حوله جهود كافة المنظمات, فهو يمثل أهم أهدافها, فالمنظمات تتوقع أن تؤدي وظائفها بكفاءة وفاعلية, وبالتالي فأن تقييم الأداء يتم ن خلاله التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المنظمة.**(نديم,2013 :30)**

والاداء هو وظيفة تنظيم القدرة لكسب وادارة الموارد من عدة طرق مختلفة لتطوير ميزة تنافسية. **(Almajali & others,2012: 268)**

وتشير كلمة الأداء إلى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل, كما تعني درجة أو مستوى المهارة والجهد المبذول في التنفيذ**(حمود,2014 :55)**, وان الاداء هو بناء متعدد الابعاد وابرز ابعاده هي : الكلفة، والفاعلية، والاقتصاد، والتكيف **(الخطيب والعبيدي,2010 :244)**.

والاداء واحد من المؤشرات المهمة على مدى نجاح المصرف التجاري وفاعليته في إستغلال الموارد المتاحة له **(الحسيني والدوري,2008 :221)**, في حين عرف الأداء على إنه القيام بعمل ما في الوقت الحاضر تتمثل مخرجاته بقيمة تقاس غداً **(الياسري وآخرون,2014 :264)**, ومفهوم الأداء عموماً يراد به السلوك الذي يقوم به الشخص أثناء تنفيذه لمهمة معينة أو مهارة وقد يكون ملاحظ مباشرة كما في الأداء العملي وقد يكون غير ملاحظ كما في التفكير والتقويم وحل المشكلات **(حسين,2015 :414)**.

أن مفهوم الاداء على مستوى المنظمات المصرفية لا يختلف كثيراً عن منظمات الاعمال الآخرى إذ أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياسه وغالباً مانجد الكتاب المصرفيين يعرفون الأداء المالي المصرفي على وفق هذا الاطار "أن أداء المصرف يمكن قياسه عن طريق الحسابات أو المعايير السوقية أو العائد على الموجودات, إذ يعد مقياساً محاسبياً مقبول بشكل واسع لقياس ربحية المصرف" **(sinkey&joseph,2002 :203)**.

كما عبر الكرخي عنه بإنه "ما يحققه المصرف من أهداف مخططة ومن ثم قياس المتحقق ومقارنته مع المخطط وهو أولى الخطوات على مستوى الاداء الذي تمارسه منظمات الأعمال ومنها المصارف للنهوض بمستواها الإقتصادي" **(الكرخي,2006 :39)**.

ويركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى تحقيق الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، ويسهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم والاداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الاهداف الآتية: **(الخطيب، 2009 :45)**

أ. يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الاداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

ب. يساعد المستثمر في أجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

2- قياس الاداء المالي المصرفي وأهميته Measuring the financial performance of banking and its importance

يحتل الاداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المنظمة ومدى تحقيقها لإهدافها, ومن خلاله يكشف عن إيجابيات و سلبيات الأداء خلال مدة محددة وتحلل أسبابها, من أجل تدعيم الجوانب الإيجابية والتغلب على السلبيات بما يسهم من رفع مستوى الأداء في المستقبل, ويمكن إيجاز أهمية قياس الأداء المالي المصرفي من خلال الآتي: **(الحسيني والدوري, 2008 :233)**

أ- يوافر قياس الاداء مقياساً لمدى نجاح المنظمة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها, فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة ومن ثم فهو أوسع من أي منهما في تعزيز أداء المنظمة بمواصلة البقاء والأستمرار في العمل.

ب- يوافر قياس الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالمنظمة لإغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وموضوعية, فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للأطراف الخارجية.

ت- يظهر قياس الأداء التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل عن طريق نتائج الأداء الفعلي سواء أكانت مقارنته تأريخياً في المصرف من سنة لأخرى أو مقارنته قطاعياً مع المصارف المماثلة له.

ث- يقيس كفاءة المصارف التجارية في توظيف الموارد المالية للنشاط المصرفي لتحقيق أعلى الإيرادات بأقل التكاليف.

ج- يقيس فاعلية النشاط المصرفي في تحقيق الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع النتائج المخططة.

ح- يقيس المخاطرة للنشاط المصرفي من حيث إنخفاض تقلب العائد بحيث يؤدي إلى إنخفاض المخاطرة إلى أدنى درجة ممكنة.

خ- يكشف عن مستوى التوازن بين أهداف المصرف الرئيسية (الربحية والسيولة)

د- يسهم في توجيه نشاطات المتابعة المصرفية نحو الظروف المالية والإقتصادية المحيطة بالمصرف فضلاً عن نقاط القوة والضعف في عملياته الداخلية.

ذ- يفصح قياس الأداء عن مستوى المركز المالي للمصرف وينعكس على سمعة المصرف في السوق.

ر- يمكن أن تؤشر التحسينات الممكنة أو الضرورية إذا كانت الفرص الجيدة غير واضحة

ز- تحديد قدرة المنظمة على الإيفاء بديونها في الأجل الطويل

ويستخدم الباحثون في قياس الأداء المالي العديد من المؤشرات المالية المتمثلة في نسب الربحية, ومن أجل الوقوف عند هذه المؤشرات وتوضيحها سيجري وضعها في جدول يبين أسماء المؤشرات وطريقة احتسابها وكالآتي :**(الجبوري,2010 :65), (Adam, 2014: 171),(239 :2013 ,Kusa &Ongore)**

جدول (2) مؤشرات الأداء المالي

النوع	المؤشر	طريقة حسابه
نسب الربحية	العائد إلى الموجودات	صافي الدخل / مجموع الموجودات
	العائد إلى الودائع	صافي الدخل / مجموع الودائع
	العائد إلى حق الملكية	صافي الدخل / حق الملكية
	هامش صافي الفائدة	صافي دخل الفوائد / أجمالي الموجودات

المبحث الثالث: تحليل متغيرات البحث والتحليل الأحصائي

اولاً: نبذة مختصرة عن المصرف الصناعي

تأسس المصرف الصناعي الزراعي سنة 1935 ثم استقل كمصرف صناعي تنموي عام 1941 من اجل تنمية وتطوير قطاع الصناعة الوطني في العراق من خلال دعم القطاعين الخاص والمختلط حيث ساهم المصرف الصناعي في تأسيس العديد من الشركات الصناعية التي شكلت هيكل الصناعة الوطنية للقطاع الصناعي المختلط كونه قطاع حيوي وله أهمية في تطوير الاقتصاد الوطني, كما أن المصرف عضو في إتحاد المصارف العربية منذ عام 1994.

فالمصرف الصناعي هو مصرف عراقي حكومي, ويعنى بإعطاء القروض للقطاع الصناعي في العراق.

ثانياً: التحليل المالي لمتغيرات البحث

تطرق هذا المبحث إلى الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي لمتغيرات البحث بأعتماد المؤشرات المالية وكما يأتي :

1- تحليل السيولة

يوضح الجدول (3) تحليل النقدية للمصرف الصناعي للمدة من 2008- 2016 وقد تم إحتساب نسب التغير (النمو) لها ولعدة سنوات وتبين إنها تقلبت ما بين (-65.21% – 223.85%), حيث إن أقل نسبة كانت في سنة 2014 ومقدارها (-65.21%), بينما كانت أعلى نسبة في سنة 2010 ومقدارها (223.85%).

كما نلاحظ أن هناك تنامي وتزايد في حجم النقدية إذ إرتفعت بشكل مستمر حتى وصلت في سنة 2013 إلى حدود (465) مليار ولكنها بدأت بالتراجع بعد ذلك بشكل كبير بسبب الظروف الامنية التي واجهها البلد في سنة 2014 وما بعدها حتى وصلت إلى حدود (135) مليار دينار في سنة 2016.

ويتبين من الجدول ان نسبة التغير في 2009 كانت بشكل نمو ايجابي بحدود (70%) وذلك لزيادة الايداعات من المصارف لدى المصرف الصناعي, وفي 2010 كانت بأكبر نسبة نمو حيث زاد النمو الموجب ليكون بحدود (223.85%) بسبب زيادة الودائع لدى المصرف والتي إرتفعت ليصبح رصيد النقدية بحدود (92) مليار دينار.

وفي سنة 2011 أرتفع حجم النقدية بشكل أكبر نتيجة إنتعاش الوضع الاقتصادي وتنامي مصادر أموال المصرف حيث بلغت النقدية بحدود (149) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (61.93%) عن سنة 2010.

أما في سنة 2012 حيث أرتفع حجم النقدية إلى حدود (338) مليار دينار عراقي نتيجة كشف نشاط القطاع المصرفي العراقي والمصرف الصناعي بشكل خاص وتنامي أموال المصرف الصناعي بشكل كبير مما أدى إلى زيادة رصيد النقدية الذي يحتفظ به المصرف للإيفاء بمتطلبات الزبائن.

وفي سنة 2013 كانت نسبة التغير (37.26%) بنمو إيجابي أقل من السنة السابقة حيث أرتفعت نقدية المصرف إلى حدود (465) مليار دينار, وفي سنة 2014 وبسبب الظروف الامنية التي مر بها البلد وإلى تراجع النشاط الإقتصادي وتضرر فروع المصرف الصناعي فقد إنخفضت النقدية إلى (161) مليار دينار وبنسبة إنخفاض بلغت (-65.21%) عن سنة 2013.

وفي سنة 2015 أستمر رصيد النقدية بالإنخفاض السالب وبنسبة (-18.29%) عن سنة 2014 ثم أرتفع بشكل بسيط في عام 2016.

ويتبين كذلك من الجدول(3) نسب السيولة للمصرف والتي تم قياسها بنسبة الرصيد النقدي حيث نجد إنها تتراوح ما بين (65.86%)حداً أعلى في سنة 2013 وبين (13.40%)حداً أدنى في سنة 2008.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.122.8

كما نلاحظ من الجدول أن هناك تنامي واضح في نسب السيولة بشكل مستمر من سنة 2008 إلى سنة 2013 بسبب تنامي نشاط المصرف وتزايد حجم أمواله حتى وصلت لأعلى مستوى سنة 2013 بنسبة (65.86%) وهي نسبة مرتفعة جداً تؤشر حالة ضعف في أستخدام أموال المصرف بعدم أستخدامها الاستخدام الامثل والذي أثر بالتالي على صافي الدخل حيث نجد أن نتيجة صافي الدخل كانت سالبة للمصرف في سنة 2013 و 2014.

ونجد كذلك إنه في سنة 2008 كانت النسبة (13.40%) وهي نسبة ضعيفة للسيولة ولكنها تؤشر حالة الاستخدام الكبير للاموال في القروض والاستثمارات على حساب النقدية والسيولة.

شكل رقم (1) التغيرات في نسبة النمو (التغير) لرصيد النقدية

ويتبين لنا من الجدول التنامي المستمر لنسبة الرصيد النقدي للمصرف لغاية سنة 2013 بعدها حصل تراجع في نسبة الرصيد النقدي حتى وصل في سنة 2016 إلى (21.17%) وهي نسبة مقبولة.

جدول (3) تحليل النقدية والسيولة للمصرف الصناعي للمدة من 2008 إلى 2016

السنوات	رصيد النقدية (بالدينار العراقي)	نسب التغير (النمو)	نسبة الرصيد النقدي إلى مجموع الموجودات (بالدينار العراقي)
2008	16687854968	-	%13.40
2009	28357136656	%69.93	%14.28
2010	91835949827	%223.85	%33.81
2011	148708913461	%61.93	%37.33
2012	338673721491	%127.74	%57.27
2013	464859672259	%37.26	%65.86
2014	161703618950	%65.21-	%31.86
2015	132131730330	%18.29-	%21.38
2016	134881106191	%2.08	%21.17

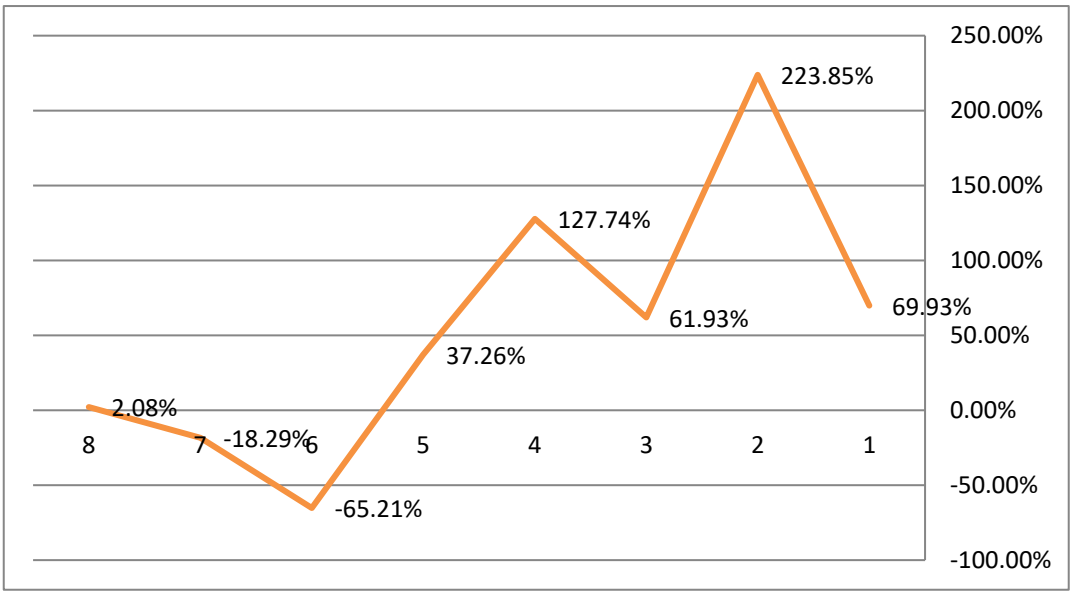

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.122.8

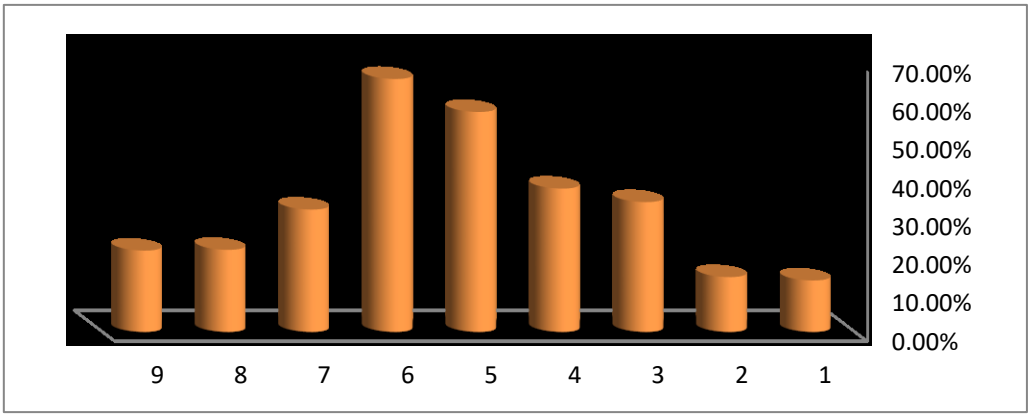

شكل رقم (2) التغيرات في نسبة الرصيد النقدي

2- *تحليل صافي الدخل ومعدل العائد على الموجودات*

يبين الجدول (4) تحليل صافي الدخل للمصرف الصناعي للمدة من2008 إلى 2016 وتم أحتساب نسب التغير (النمو) والتي كانت تتذبذب مابين (-136.76% – 2944.41%) حيث أن أقل نسبة كانت في 2015 وأعلى نسبة كانت في 2016.
وبالنسبة لتحليل صافي الدخل على المستوى السنوي نجد أنه في سنة 2009 كانت نسبة التغير بنمو سالب بلغ -82.01% وذلك بسبب إرتفاع حجم المصروفات عن الايرادات.
وفي سنة 2010 كانت نسب التغير بنمو موجب 84.83% بسبب زيادة الايرادات وانخفاض المصروفات ويلاحظ زيادة الايرادات من محفظة الاستثمارات في المصرف.وفي سنة 2011 كانت نسبة التغير بنمو موجب أعلى من السنة السابقة وبحدود 1106.49% بسبب زيادة إيرادات العمليات المصرفية وإيرادات استثمارات المصرف مما له تأثير على ارباح المصرف وانخفاض المصروفات.
أما في سنة 2012 فقد كانت نسبة التغير بنمو سالب بلغ -72.86% بسبب انخفاض ايرادات المصرف عن السنة السابقة.
وفي سنة 2013 كانت نسب التغير بنمو سالب -124.87% بسبب زيادة الرواتب والاجور في المصرف, وفي سنة 2014 كانت نسبة التغير بنمو سالب -39.18% بسبب أنخفاض الايرادات وزيادة المصروفات.
وفي سنة 2015 كانت نسبة التغير بنمو سالب -136.76% بسبب أنخفاض الايرادات وزيادة المصروفات, وفي سنة 2016 كانت نسب التغير بنمو موجب عن السنة السابقة بشكل كبير و واضح وبمقدار 2944.41% بسبب زيادة الايرادات وبالأخص ايرادات العمليات المصرفية.
يتبين من الجدول رقم (4) مجموع الموجودات للمصرف الصناعي للمدة من 2008- 2016 حيث يتبين لنا التقلب الواضح في مجموع الموجودات حيث تم إحتساب نسبة التغير لها وتبين إنها تقلبت ما بين (-28.10% – 59.46%) إذ كانت أقل نسبة في عام 2014 وكانت (-28.10%) بسبب الظروف الامنية التي رافقت دخول داعش إلى عدد من محافظات العراق وأثرت على نشاط المصرف, وأعلى نسبة في 2009 وكانت 59.46% بسبب تحسن النشاط الاقتصادي في العراق وتنامي مصادر أموال المصرف بشكل كبير.
ففي سنة 2009 كانت نسبة التغير بنمو موجب بسيط بحدود 0.3%, وفي سنة 2010 كانت نسبة التغير بنمو موجب 36.81%.

وفي سنة 2011 أرتفع مجموع الموجودات ليصبح بحدود (398) مليار دينار بسبب تزايد إيداعات المصرف وأرباحه من محفظة الاستثمار التي يملكها المصرف وتضم عدد كبير من أسهم الشركات المساهمة في القطاع الخاص والمختلط وفي عدة قطاعات إقتصادية.

وفي سنة 2012 زادت نسبة التغير بنمو موجب واضح بسبب زيادة إيداعات وإيرادات المصارف وأرباحه الاستثمارية لمحفظة أستثمار المصرف الصناعي بسبب تنامي نشاط الاستثمار وتحسنه في سوق العراق للاوراق المالية بسبب تحسن الوضع الاقتصادي في العراق مما أدى إلى تصاعد أسعار الاسهم بشكل كبير مما أنعكس على قيمة إستثمارات المصرف.

وفي سنة 2013 أرتفع رصيد الموجودات إلى أعلى مبلغ بحدود (705) مليار دينار بسبب تنامي مصادر أموال المصرف وتحسن نشاطه وعلاقتة مع الزبائن وتنامي قيمة محفظتة الاستثمارية بشكل كبير.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.122.8

أما في سنة 2014 فقد تراجع حجم موجودات المصرف بسبب الظروف الامنية التي تعرض لها العراق والتي أدت إلى تراجع نشاطه وإنخفاض أسعار الأسهم إلى مستويات متدنية وإنخفاض حجم الودائع لدى المصرف حيث تراجع حجم الموجودات إلى حدود (507) مليار دينار وبنسبة إنخفاض بلغت (-28.10%).

وفي سنة 2015 كانت نسبة التغير بنمو موجب 21.78%, أما في سنة 2016 كانت نسبة التغير بنمو موجب أقل من السنة السابقة وهو 3.06%.

وتبين من الجدول (4) كذلك مؤشر الاداء والذي تم قياسه بمعدل العائد على الموجودات والذي كان يتراوح ما بين 1.49% حداً أعلى في سنة 2011 وهي السنة التي حقق فيها المصرف أفضل مؤشر للأداء لتحسن إيرادات المصرف بشكل كبير وإنخفاض مصروفاته بشكل واضح, وبين -0.057% حداً أدنى في سنة 2013 لتناقص أيرادات المصرف وزيادة مصروفاته ثم وبالأخص الأجور والرواتب مما أدى إلى حصول ضعف مستوى أداءه خلال مدة البحث.

وعلى المستوى السنوي نجد أن هناك تذبذب واضح في معدل العائد على الموجودات إذ أحتفظ المصرف بمعدل عائد موجب على الموجودات من سنة 2008 إلى 2012 وان كان بمعدلات منخفضة ولكن أصبح سالباً في السنوات 2013-2014 وهي السنوات التي واجه فيها المصرف المشاكل نتيجة الوضع الامني في العراق بعدها تحسن أداء المصرف في السنوات 2015-2016 وان كانت بمعدلات ضعيفة.

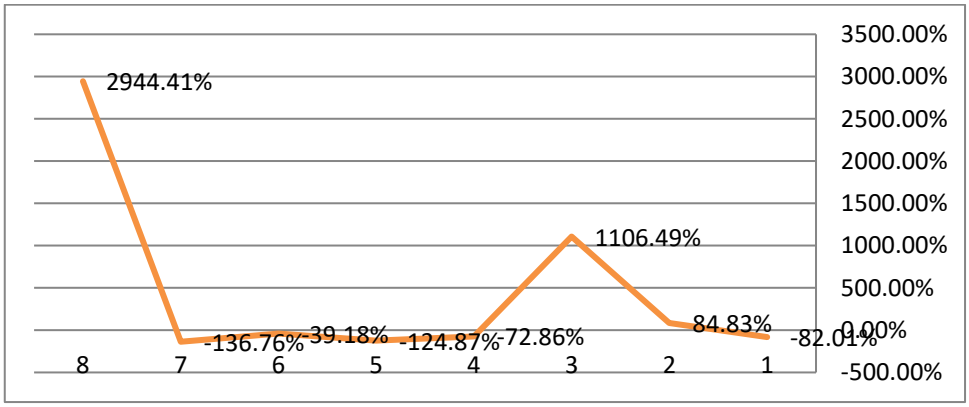

شكل رقم (3) التغيرات في صافي الدخل

جدول (4) تحليل صافي الدخل للمصرف الصناعي للمدة من 2008 إلى 2016

السنوات	فائض العمليات الجارية	نسب التغير (النمو)	مجموع الموجودات	نسب التغير (النمو)	العائد على الموجودات (بالدينار العراقي)
2008	1475802431	–	124518308461	–	%1.19
2009	265488965	%82.01-	198551844938	%59.46	%0.13
2010	490705451	%84.83	271642012940	%36.81	%0.18
2011	5920297925	%1106.49	398401564767	%46.66	%1.49
2012	1606923853	%72.86-	591382715903	%48.44	%0.27
2013	399677922-	%124.87-	705879113281	%19.36	%0.06-
2014	243084116-	%39.18-	507530604858	%28.10-	%0.05-
2015	89362135	%136.76-	618063905783	%21.78	%0.01
2016	2720553383	%2944.41	637004127026	%3.06	%0.43

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.122.8

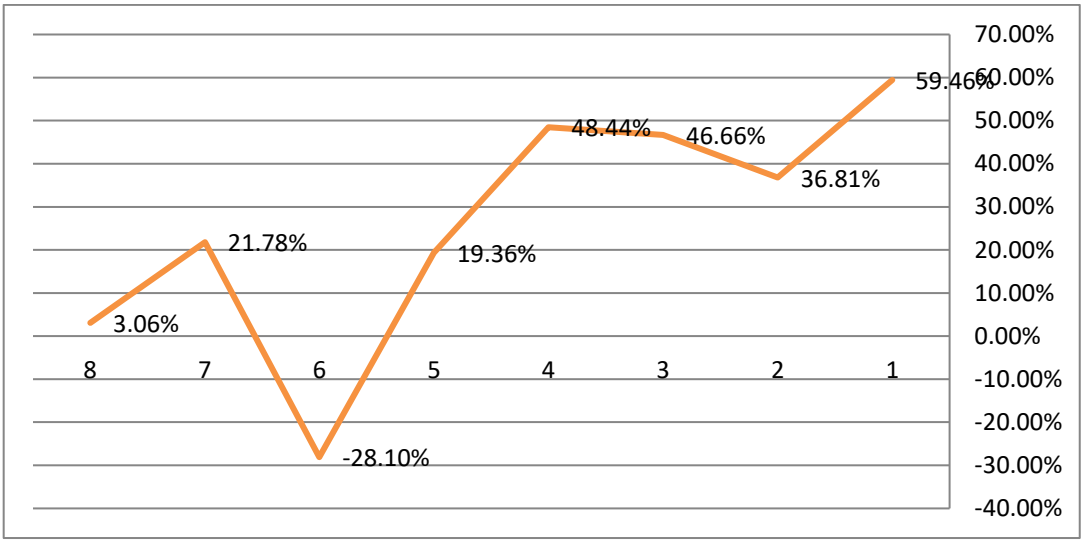

شكل رقم (4) التغيرات في مجموع الموجوات

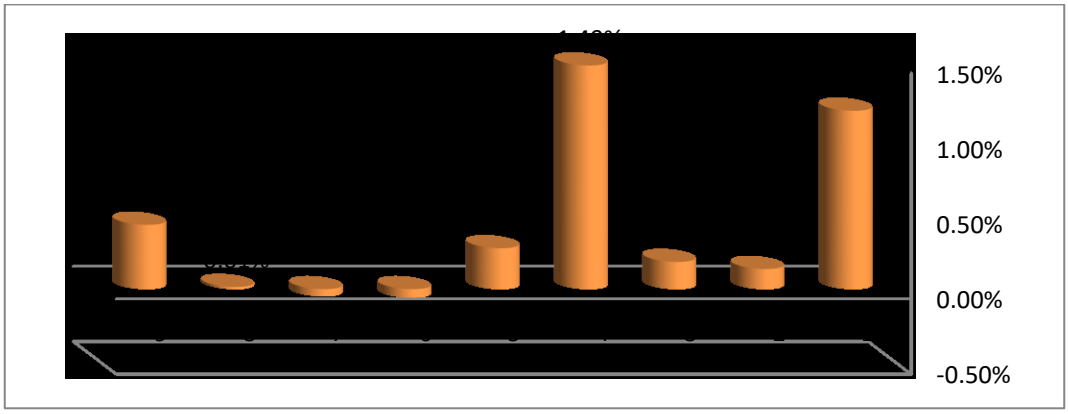

شكل رقم (5) التغيرات في معدل العائد على الموجودات

ثالثاً: إختبار علاقة الأرتباط بين متغيرات البحث

أظهرت نتائج التحليل الأحصائي في الجدول (5)علاقة الأرتباط بين متغيرات البحث حيث يُعبر المتغير المستقل بـX1 عن السيولة ويُعبر المتغير التابع بـY عن الأداء المالي, حيث بين الجدول لا يوجد أرتباط بين السيولةX1 و الأداء المالي Y للمصرف الصناعي إذ بلغ معاملهم 0.23619 ويعد هذا الإرتباط طردياً لان القيمة موجبة وضعيفة جداً لان قيمة الأرتباط أبعد عن (1).

كما أن هذا الأرتباط بين X1 و Yغير معنوي حيث إنها (0.541) أكبر من 0.05 فهذا يعني عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات, فكلما كانت قيمة الأختبارsig ضعيفة كانت العلاقة المعنوية قليلة.

جدول (5) أختبار علاقة الأرتباط بين متغيرات البحث

المتغير التابع Y	*المتغير المستقل X1*
قيمة الأرتباط	*0.23619*
نوع العلاقة	*علاقة طردية ضعيفة جداً*
قيمة الإختبار sig	*0.541*

رابعاً: أختبار علاقة التأثير بين متغيرات البحث

بهدف قياس أثر مؤشر السيولة في مؤشر الاداء المالي للمصرف الصناعي العراقي، تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشر السيولة كمتغير مستقل ومؤشر الاداء المالي كمتغير تابع على الحاسوب الآلي واستخدم نظام SPSS الأحصائي لإظهار النتائج.

وأظهرت نتائج التحليل في الجدول (5) لا يوجد تأثير بين X1 على Y إذ بلغ معامل التحديد R^2 (0.056) من التباين الحاصل في فاعلية أداء المصارف ، وان (0.944) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار, كما أن هذا التأثير كان غير معنوي وفقاً لإختبار F إذ بلغت F المحسوبة (0.414) قياساً بـF الجدولية البالغة (3.438) عند مستوى معنوي 0.05 مما يتضح من ذلك إن المصرف يؤيد قبول الفرضية الرئيسة (العدم) مما يؤكد ذلك قوة المتغير X1 لهذا المصرف وكان غير معنوي وفقاً للنتائج التي تم الحصول عليها من إختبار المعنوية وهي أكبر من 0.05.

كما أن الأختبارات الأحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر أختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f الجدولية القيمة المحتسبة وهذا يدل على عدم وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع.

وكذلك يوضح الجدول (5) المعلمات التي يقصد بها مقدار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع, حيث كان مقدار تأثير السيولة X1 بالأداء المالي Y (0.007-) معناها معدل التأثير ضعيف جداً ويكاد لا يذكر.

جدول (6) ترتيب القوى التأثيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد

المتغيرات المستقلة	المتغيرات المعتمدة	R^2	قيمة F المحسوبة	المعلمات	قيمة t المحسوبة	المعنوية sig
X1	Y	0.056	0.414	-0.007	-0.643	0.541

المبحث الرابع: الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات

1- تُعد الودائع والأئتمان النقدي أهم العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية وهي أحد مكونات موجودات المصرف التي تؤثر في نشاطه ومستوى السيولة لديه وهذا ما يوضح نمو المصرف وأداءه.

2- لا يوجد دوراً فعالاً للرقابة الداخلية للمصرف في الحفاظ على السيولة المصرفية وذلك يتبين من خلال منح قروض ضخمة في غير أماكنها المخصصة والتي يفترض منحها لذوي الاختصاص الفعلي (الصناعي).

3- تعد أدارة السيولة المصرفية أمر لازم لإستقطاب الموارد المادية والبشرية والمعلوماتية وتحسين أداء المصرف في أدارة موجودات ومطلوبات من السهل تحويلها إلى سائلة

4- إن السياسة المتبعة بشأن الإستفادة من الموجودات والمطلوبات ضعيفة مما يؤثر على السيولة المصرفية حيث إنه لابد من الإهتمام بهذا الجانب وتطويره لتحقيق أقصى ما يمكن من إستفادة والحصول على مردود عالي الذي يوفر السيولة.

5- أوضحت نتائج البحث في المصرف الصناعي من حيث أعتماده بنسبة عالية على الإيرادات العرضية (الأستثمارات والحوالات) وتقليص أختصاصه في دعم الصناعة الوطنية بمنح القروض لغير ذوي الإختصاص الصناعي.

6- أظهرت النتائج الأحصائية القياسية المختارة والمعبرة عن العلاقة بين السيولة كمتغير مستقل والأداء المالي المصرفي كمتغير تابع وذلك عن عدم وجود علاقة تاثير وارتباط بين المتغيرات.

ثانياً: التوصيات

1- لابد من تفعيل دور الرقابة الداخلية في الحفاظ على رأس مال المصرف وذلك بتدقيق ومتابعة توجه المصرف في إستخدام السيولة المتوفرة لديه والحد من حالات التزوير والتلاعب.

2- الأشتراك بندوات علمية ومؤتمرات محلية و أقليمية وعالمية لمواكبة التطور الميداني والمعرفي في العمل المصرفي.

3- الإهتمام بإعداد دقيق للبيانات المالية والسجلات المحاسبية لتكوين قاعدة قوية من الارقام الصحيحة وبيان الوضع المالي وتحديد موقف السيولة و رأس المال لتخطي أي مخاطر محتمل أن يتعرض لها المصرف.

4- على المصرف توخي الحذر فيما يقوم به من أعمال وضمان مستوى معين من الأمان لتجنب المخاطر ولاسيما في ظل الظروف الراهنة, ولاسيما الإعتماد على مؤشر نسبة تغطية السيولة التي ينبغي للمصرف أن تكون له قدرة على تلبية متطلبات السيولة العاملة لمدة لا تقل عن شهر.

5- تحديد إحتياجات المصرف من السيولة وإدارة الفائض منها وعدم تفويت الفرص في تحقيق أرباح ترفع من مستوى أداء المصرف, وذلك من خلال دراسة جيدة لمستويات السيولة والتنبؤ بما ستكون عليه مستقبلاً.

6- أتباع نظام أنذار مبكر لأي عجز أو فائض في السيولة بإستخدام ما يتوفر لديها من بيانات وأرصدة شهرية وضرورة الحفاظ على مستوى معين من السيولة لمواجهة إحتياجات المصرف.

7- أعتماد سياسة أستثمار بالأوراق المالية سهلة التسويق والسيولة بأطر واضحة ومحددة وإعداد دراسات بهذا الشأن من قبل المختصين في الجامعات والمعاهد العلمية مع ضمان النجاح وتحقيق الأرباح.

المصادر

أولاً: العربية

أ. الكتب

1. أبوحمد وقدوري, رضا صاحب, فائق مشعل, **إدارة المصارف**, جامعة بغداد, كلية الادارة والإقتصاد, 2005
2. جلدة, سامربطرس , **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**, دار اسامة للنشر والتوزيع, 2011, عمان-الاردن
3. الحسيني والدوري, فلاح حسن عداي, مؤيد عبدالرحمن عبدالله, **ادارة البنوك**, ط4 , دار وائل للنشر, عمان- الاردن, 2008
4. حنفي, عبد الغفار, **إدارة المصارف**, كلية التجارة- جامعة الاسكندرية, الدار الجامعية, 2007
5. الخطيب, محمد محمود, **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**, الطبعة الأولى ، دار الحامد ،عمان، 2009
6. رمضان وجودة, زياد سليم, محفوظ أحمد, **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**, ط4, دار وائل للنشر, عمان- الاردن, 2013
7. سعيد, عبدالسلام لفتة, **إدارة المصارف**, الذاكرة للنشر والتوزيع, ط1, بغداد, 2013
8. الشمري, خالد توفيق, **التحليل المالي والاقتصادي**, دار وائل للنشر والتوزيع, ط1, 2010, عمان- الاردن
9. الشمري, صادق راشد, **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**, مطبعة الكتاب, بغداد, 2012
10. الشواورة, فيصل محمود, **مبادئ الإدارة المالية**, دار الميسرة للنشر والتوزيع, ط1, 2013, عمان-الاردن
11. العلي, أسعد حميد, **إدارة المصارف التجارية**, ط1, الذاكرة للنشر والتوزيع, بغداد, 2013
12. الغالبي, طاهر محسن منصور, إدريس, وائل محمد صبحي, **الإدارة الاستراتيجية**, ط1, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان – الاردن, 2007.
13. الكرخي, مجيد عبد جعفر, **"مدخل الى تقويم الأداء في الوحدات الأقتصادية"** دار الشؤون الثقافية, بغداد،2006.

ب. البحوث والأطاريح

14. أبورحمة، سيرين سميح, **السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية كلية التجارة، غزة، 2004
15. الجبوري, أثمار مهدي فاضل, **أثر إستخدام نظم المعلومات على فاعلية أداء المصارف**, رسالة ماجستير, جامعة بغداد, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, 2010.
16. الخزعلي, رقية عبدالخضر شنيت, **تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٥ - 2013 بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة**, رسالة ماجستير, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, جامعة بغداد, 2016.
17. الخطيب والعبيدي, سمير كامل سعيد, أحمد ابراهيم حسين, **واقع تطبيق نظام تخطيط الاحتياجات من المواد وأثره في الاداء المنظمي (MRP) :دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية**, مجلة الادارة والاقتصاد, العدد الخامس والثمانون, 2010.
18. الرباطي, أحمد سعد, والحداد, صابرين المبروك, **إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية: الأسس والنظريات**, المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية, يوليو 2015, ليبيا.

19. الصفار, عدنان عودة صالح, **فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمارمع إشارة خاصة للعراق**, 2015, رسالة ماجستير, الجامعة المستنصرية, كلية الإدارة والأقتصاد
20. الموسوي, سعدي احمد حميد, **القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليليه لعينه من المصارف التجارية العراقية**, كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء, 2011.
21. نديم, مريم شكري محمود, **تقييم الأداء المالي بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن**, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الاوسط, الاردن, 2013.
22. الياسري وآخرون, أكرم, عواد الخالدي, بشار عباس الحميري, **إنعكاس المقدرات الجوهرية على الاداء المصرفي في ضوء بطاقات العلامات المتوازنة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة العراقية**, جامعة أهل البيت, 2014.

ثانياً: الأجنبية

23. Adam, Mustafa Hassan Mohammad, ***"Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance",*** *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2, No.6, August 2014.*
24. Adebayo & others, Olagunju, Adeyanju Olanrewaju David, Olabode Oluwayinka Samuel, ***Liquidity Management and Commercial Banks' Profitability in Nigeria****, Research Journal of Finance and Accounting, Department of Financial Studies, Redeemer's University, Redemption city, Mowe, Ogun state, Vol 2, No 7/8, 2011.*
25. Almajali & others; Amal Yassin, Alamro; Sameer Ahmed, Al-Soub; Yahya Zakarea, ***"Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange"****, 2012, Vol. 4, No. 2, AlBalqa Applied University, karak, Jordan.*
26. FERROUHI, El Mehdi, ***Bank Liquidity And Financial Performance:Evidence From Morocc An Banking Industry****, Faculty of Law and Economics, Mohammed V Agdal University, Avenue des Nations-Unies, Rabat, Morocco, October 2014.*
27. Graham, Christopher, & Bordeleau, Étienne,***"The Impact of Liquidity on Bank Profitability",*** *Financial Stability Department, Bank of Canada, Ottawa, Ontario, Canada, December;2010.*
28. Muttalib, Sekoni Abiola, ***"The Basic Concepts and Features of Bank Liquidity and its Risk"****, IIUM Institute of Islam Banking and Finance, International Islamic University Malaysia, Kuala Lumpur, Malaysia, 2015.*
29. Ndukwe: Obiageri C., ***BANKING SYSTEM LIQUIDITY****, Central Bank of Nigeria, Understanding Monetary Policy ,No34, Series 34, October 2013.*
30. Nikolaou, Kleopatra, ***"Liquidity (risk) Concepts definitions and interactions", European Central Bank****, Euro System, Frankfurt am Main, Germany, NO 1008 / FEBRUARY 2009.*
31. Ongore; Vincent Okoth & Kusa; Gemechu Berhanu, ***"Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya"****, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 1, 2013.*